

الرئيس اسيس افورقي لوسائل الاعلام المحلية



القارئ الكريم هذا الحوار يأتي في إطار سلسلة حوارات تجريها وسائل الاعلام مع فخامة الرئيس اسيس افورقي كل ثلاثة أشهر، فإلى نص الحوار: بداية نشكر لك فخامة الرئيس لإتاحتك لنا هذه الفرصة.

تأخر خريف هذا العام سبب قلقا رغم أنه هطلت بعد ذلك أمطار بانتشار جيد، قياسا إلى ذلك هلا أوضحت لنا الجهود المتعلقة بضمان الأمن الغذائي؟

هذا عنوان كبير للغاية، إذا تأخر الخريف أو كانت نسب هطول الأمطار قليلة، فإن ذلك يسبب قلقا لدى المزارعين وأصحاب الماشية وغيرهم. لكن هناك أمور يجب توضيحها، في الكثير من الأحيان يدور الحديث حول الأمن الغذائي، وقد يكون هذا الأمر أخذ حيزا مبالغا فيه، يجب ألا يكون غاية في حد ذاته، حيث ينبغي أن ننظر إلى أبعد من الأمن الغذائي. فالأمن الغذائي في حد ذاته يتعلق بمسألة الوجود لذلك يجب التفكير فيما بعد الأمن الغذائي. حيث ينبغي وضع الاعتبار لعوامل متعددة بالعودة إلى الوراء، ماهي التحديات الطبيعية التي تواجهنا، وإلى أي اتجاه يجب أن يسير التطور الاقتصادي للدولة، ومستوى الحياة المعيشية للمواطن بوضع الاعتبار لزيادة السكاني خلال الخمسة أو العشرة أو الخمسة عشر عاما المقبلة. في البداية يجب تأمين الغذاء لأنه ضرورة لكل الناس، لكن إذا لم يتم التفكير أبعد من ذلك فإن الخطط والاستراتيجيات التي يتم وضعها تكون قصيرة الأجل، وهو المنحى الذي ظللنا نتبعه في برامجنا الزراعية الامر الذي يتطلب الخروج من هذا الإطار. وهذا يقودنا إلى كيفية رسم استراتيجيتنا، والمطلوب تحقيقه من ورائها، هل الهدف هو الاكتفاء الذاتي بإنتاج حبوب غذائية تمكنا من الاعتماد على أنفسنا؟ أم ماذا؟ ينبغي أن نضع برامج زراعية تحقق تغييرا حقيقيا في نوعية الحياة، وهذا الأمر لا يقتصر على الزراعة فقط بل يشمل القطاعات الأخرى.

الحديث عن الأمن الغذائي يشمل الحبوب الغذائية والخضر والفاكهة واللحوم والألبان والأسماك ومختلف المنتجات، لذلك فإن الاستراتيجية التي توضع للإنتاج يجب أن تشمل الفرص المتاحة للتصدير أيضا بعد الإيفاء بالطلبات المحلية. والعامل المؤثر في هذا الأمر بلا شك هو المياه، ومن غير الممكن الاعتماد على مياه الأمطار بشكل كلي، لذلك يجب الاتجاه إلى الاستفادة من الزراعة المروية إضافة إلى الأمطار، ولتحقيق ذلك ينبغي أولا السيطرة على المياه، فماهي كمية الأمطار التي تهطل في بلادنا سنويا، هناك إحصائيات وتقديرات حول ذلك، لذا كيف يمكن الحفاظ على هذه المياه للاستفادة منها في الأمن الغذائي وفي غيره، ولتحقيق ذلك يتوجب وجود استراتيجية شاملة لحفظ المياه. خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية تم تشييد العديد من السدود والحفائر وحواجز المياه وغيرها في العديد من المناطق، والتساؤل هو ماهي التأثيرات التي أحدثتها كل هذه الانشاءات عامة أو في كل منطقة؟ وأنا هنا لست بصدد الخوض في التفاصيل، لكن لدينا خبرة اكتسبناها خلال هذه السنوات، وبما أن الهدف النهائي هو الحفاظ على المياه. و حفظ المياه يتطلب دراسة الظروف الطبيعية، والأنهار ومساراتها ومساقط المياه وكل مصادر المياه الرئيسية والفرعية بصورة مفصلة، ومن ثم تجهيز مواقع لتخزين المياه وبالتالي يتم التمكن من حفظ المياه.

الأمر الذي أود أن انتهز الفرصة للتركيز عليه هو أن الأمر لا يتعلق فقط بمجرد إنشاء سدود كبيرة، بل حجز مجاري ومساقط ومصبات المياه بمختلف الأساليب، كالحواجز والمدرجات والتشجير وغير ذلك وفي مختلف أرجاء إرتريا، وهو ليس بالأمر السهل بل يتطلب وقتا وموارد وصبر وتضحيات كبيرة، ومن دون إنجاز ذلك لا يمكن الشروع في إدخال برامج زراعية. وإذا تساءلنا ماذا أنجزنا خلال السنوات الماضية وحتى الآن، فما أنجز خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية رغم كل العراقيل والتحديات وما يجري العمل عليه حاليا إضافة إلى البرامج الموضوعه للأعوام الخمسة أو العشرة القادمة يمكن القول بأننا تمكنا من تجهيز البنية التحتية التي تمكنا من الحفاظ على المياه الضرورية لإنتاج محصول أساسي كافي. الأمر التالي بعد حفظ المياه هو المساحة التي يمكن زراعتها سواء في المنخفضات أو المرتفعات حسب وفرة مصادر المياه المتاحة. ويجب استخدام الطرق الحديثة في زراعة الأراضي بحيث يتم إنتاج المحاصيل على دورتين زراعتين أو ثلاث.

عند القيام بحجز المياه إلى جانب الاجراءات الموازية التي تتخذ من تجهيز وتمهيد للأراضي الزراعية والتكنولوجيا التي يتم ادخالها في المنطقة إضافة إلى التنفيذ المحكم لما ذكر سابقا، حول معالجة وحجز مصادر المياه يؤدي إلى الأهداف المرجوة. الأمر لا ينحصر على إنتاج الحبوب الغذائية فحسب، فهناك الماشية والفوائد الكبيرة التي تعود منها، حيث أن تنمية الثروة الحيوانية له دور كبير ومؤثر على الأمن الغذائي، الأمر لا يقتصر على منتجات اللحوم فقط بل والألبان ومشتقاتها وغيرها من الفوائد العائدة. كما يمكن أيضا التوجه نحو إدخال برامج لإنتاج المحاصيل النقدية كالقطن والسكر وغير ذلك بهدف التصدير أو للاستهلاك المحلي.

بصورة عامة إذا كنا على سبيل المثال بحاجة لـ 400 ألف هكتار بهدف إنتاج محصول وفير وكاف، فإن المساحات التي يتم زراعتها حاليا تتجاوز ذلك في المجموع في مختلف الأقاليم بصرف النظر عن الكم ونوعية المحصول. وقياسا إلى الكثافة السكانية فإن الكمية التي تكفي لسد الاحتياجات المحلية لاتصل إلى 400 أو 500 ألف، ويمكننا تجاوز هذا الرقم من مساحات الأراضي الزراعية عبر تمهيدها واستخدام التقانة الحديثة، ولكن الأهم في النهاية ليس المساحات الشاسعة، بل كيفية استخدامها عبر تسخير المياه المحجوزة واتباع أنظمة الزراعة المروية والمطرية، حيث يصبح بالإمكان الحصاد مرتين من الأرض من خلال إتباع نظام الدورة الزراعية، وبالتالي عمليا يصبح الهكتار بمثابة هكتارين. والأمر برمته لا يقتصر على حصاد محصول زراعي فقط، بل أيضا بما يحدثه من تأثير جذري في فرص العمل ونوعية الحياة في مختلف المناطق. ما نتحدث عنه من إنشاء سدود الكبيرة وحجز المياه يتطلب ارتقاء في وعي وثقافة التعامل مع مصادر المياه والحفاظ عليها.

فيما يتعلق بالأمن الغذائي وحتى إذا لم تهطل أمطار كافية خلال موسم الخريف فليس هناك ما يدعو للقلق، حيث لن نعاني من إنعدام الحبوب الغذائية، الأمر المهم هو ضمان محصول محلي وفير ومستدام للمستقبل، باستغلال أراضينا ومياهنا وثرواتنا الأخرى لنتمكن من الاكتفاء ذاتيا وتصدير الفائض. لذلك فإن الاستراتيجية الآن تنصب على حفظ المياه وإعداد البنى التحتية اللازمة لذلك، والحفاظ على التربة والمياه والتشجير وتنمية الثروة الحيوانية، وفي هذا الصدد أنجزنا حوالي 10 أو 20 في المائة مما نصبو إليه. من المهم استغلال كل موارد المياه المتاحة لدينا وليس الأنهار الكبيرة فقط، بل كل المصادر في كل المناطق الإرتيرية، فالمصادر الموجودة في السواحل الشرقية غير محدودة وتنفرد بالكثير من المميزات التي لا تتمتع بها المناطق الأخرى، والمياه التي تصب في البحر دون أن نستفيد منها ليست بالقليلة، إضافة إلى وجود أراضي شاسعة، لذلك فبالإمكان الاستفادة من مناخه وادخال برامج مختلفة. والتقسيم الحالي حسب المناطق التنموية الثلاث، الشرقية، والوسطى أي المرتفعات ومنطقة التنمية الغربية يضع في الاعتبار مميزات وخصوصية كل إقليم تنموي من حيث الثروات الطبيعية، حيث ينبغي وضع برامج تتماشى مع مميزات وخصوصية كل منطقة، لكننا لم نصل إلى ذلك حتى الآن. فبرامجنا الخاصة بالسهول الشرقية لم تنفذ لأنها ضخمة ولم نضعها ضمن الأولويات، وفيما يتعلق بالمرتفعات تم تنفيذ عدد قليل من البرامج التي ترتبط بتوفير مياه الشرب ومتطلبات المدن والبلدات وفيما عدا ذلك فإن البرامج التي نطمح لها بهدف الشروع في مشاريعنا الزراعية الكبيرة لم تبلغ حتى مرحلة الثلث. أما ثرواتنا الكامنة في المنخفضات الغربية فلم نستغل حتى 20% منها. لذلك عند النظر إلى ذلك وفق هذه التقديرات فإن أمامنا مهام ضخمة تنتظر التنفيذ، وقد اكتسبنا تجارب وخبرات كافية ونحن في مرحلة حشد الموارد، وفي مقدمة هذه الموارد الموارد البشرية والآليات والمعدات وغير ذلك من ادوات وتسهيلات، إلى جانب المنصرفات الضخمة والاستثمارات التي تتطلبها التكنولوجيا الخاصة بأنظمة الري، أضف إلى ذلك البذور والمواد الكيماوية الزراعية اللازمة.

بصورة عامة ليس هناك أي داع للقلق فيما يتعلق بمسألة الأمن الغذائي. فإذا ما سارت البرامج كما هو مخطط لها وكل المشاريع بتفاصيلها حسب المناطق بتنظيم عال فإن الخطى ستسير بوتيرة عالية، بحيث يصبح التفكير في الأمن الغذائي في حد ذاته تاريخاً منسياً.

انجزت الحكومة خلال السنوات الماضية مشاريع كبيرة هدفت للحفاظ على المياه، على سبيل المثال سدود قرست وكركبت وقرقرة وقحتيلاي وغيرها، فما هي البرامج قريبة الأجل التي تستفيد من هذه المشاريع؟

من التحديات الراهنة ان المياه المخزنة حالياً لا يتم الاستفادة منها، فسد كركبت مثلاً خزن مياها تتجاوز 200 مليون متر مكعب. عندما تم الشروع في تهيئة البنى التحتية كانت هناك برامج موضوعة في الاعتبار، ولكن الواقع الآن أن كمية المياه المخزنة في هذا السد لا تتناسب والبرنامج الموجودة، رغم أن هناك سهول منبسطة تميز المنطقة وتم فيها تقسيم الأراضي. لكن المسألة ليست مقتصرة على تمهيد الأرض فقط، بل يجب إدخال نظام للري، ونظام الري هذا يتطلب طاقة كهربائية، قد يكون هناك خيار آخر للري عبر الاستفادة من تضاريس الأرض بحيث يتم الري بالجاذبية، ولكن مثل هذا النظام لا يمكن الاعتماد عليه في ري مساحات شاسعة من الأراضي إذ لا بد من وجود مصدر طاقة إضافي، وقد نقول بأنه ليست هناك إشكالية طاقة في الوقت الراهن، ولكن مستقبلاً وحتى نتمكن من خفض التكاليف وزيادة الأرباح وإرساء مصدر طاقة مضمون ومستدام، تقرر أن يتم اعتماد مصدر للطاقة الشمسية للمشروع، وعليه تم رسم والانتهاء من مخطط على الورق لمصدر طاقة شمسية بتوليد طاقة تبلغ 8 ميغاوات. وحتى تنفيذ ذلك على أرض الواقع لدينا المصادر الانتقالية المتمثلة في الطاقة الكهربائية المستمدة من المولدات الحرارية.

ولكن إذا تساءلنا عن مساحة الأراضي التي يمكن تنميتها بالمياه المخزنة في هذا السد، فالأراضي الممهدة المتاحة الآن ضئيلة المساحة قياساً إلى كمية المياه المحجوزة. لا بد من مد ونشر خطوط وشبكات للري على امتداد مساحات كبيرة تصل إلى 40 أو 50 كيلومتر، فإذا تم ذلك يمكن تنمية مساحات تصل إلى 50 ألف هكتار من سد كركبت. هناك أيضاً ما يتعلق بالبذور، فالمنطقة ملائمة لزراعة القطن. ما الكمية التي يمكن إنتاجها من القطن من المنطقة؟ وإذا كنت ستستثمر هناك ماهي الامتيازات المتاحة لتصنيع القطن إلى أقمشة وملابس؟ هل من المجدي تسويق القطن كمادة خام؟ هناك أيضاً برنامج لزراعة السكر، والاكتفاء ذاتياً منه والمنطقة أيضاً ملائمة لزراعة السكر إذ أنها خالية من الأمراض والآفات الزراعية. وهناك أيضاً برامج أخرى. الآن الجهود منصبة على تمهيد البنى التحتية التي تمكن من تنفيذ هذه البرامج بكل ثقة. أما سدود قرست وفانكو وأبو والموجودة في ضواحي تسني وعلي- قدر فإنه تم تجهيزها ببنى تحتية جيدة ويتم الاستفادة منها كثيراً قياساً إلى السدود الأخرى. مشاريع تسني وعلي- قدر لم يتم الاستفادة منها كما يجب، أما قلوبج وأم حجر نزولا إلى بادميث فإن المساحات الزراعية التي نستفيد منها صغيرة للغاية لا تتجاوز الـ 30 % على

أحسن تقدير، باقي السبعين في المائة أو أكثر فلا يتم الاستفادة منها، وكان بالإمكان الاستفادة منها كثيرا.

هناك حاجة لمد أنظمة خطوط للمياه للمدن والبلدات ومختلف المناطق، بعد تحديد الاستخدامات من شرب ونظافة وزراعة وللماشية. فخزان قرقرة ليس من المجدي الاستفادة منه فقط وحصره في استخدامات المنطقة، لذلك يجب أن يصل حتى هزمو وأنحاء دقمرى وخور باريا، وإلى أبعد من ذلك شرقا أيضا، وإلى مختلف المناطق ولتحقيق ذلك يتوجب إرساء البنى التحتية ونشر أنظمة وشبكات التوزيع والاستفادة منه بالكامل. إذا تحدثنا عن قحتيلاي شرقا فهو قيد التنفيذ ولم يكتمل، وهو أيضا لا ينعصر في إمداد مدينة مصوع بالمياه، بل أيضا في إمكانية وضع وتنفيذ مختلف البرامج الزراعية وتنمية الماشية. بصورة عامة هناك كمية كبيرة من المياه تم تخزينها والحفاظ عليها، ولكن الأمر الأهم هو إرساء كل هذه البنى التحتية الضرورية للاستفادة من هذه المياه، فإذا تم إنجازها خلال السنتين أو الثلاث القادمة يمكن أن يعتبر ذلك إيذانا بالانطلاق. نحن الآن نتحدث عن برامج عام 2018، فقد تجاوزنا 2017 مع كل القلق الذي صاحب الخريف. ولكن في عام 2018 حتى وإن لم تتمكن من تنفيذ كل الذي تحدثنا عنه ومخطط له من برامج، يجب على أقل تقدير أن ننجز الجزء الأكبر منها. التحدي الأكبر هو أنه يتطلب استثمارا ضخما وتكاليف كبيرة جدا، ولكن بلا شك يجب أن نكون في 2018 في مرحلة متقدمة ونحقق الكثير من البرامج الموضوعه كبرها وصغيرها.

فخامة الرئيس تم اتخاذ العديد من الاجراءات من اجل السيطرة على التضخم واستقرار السوق وتقوية الاقتصاد الوطني والقيمة الشرائية للعملة الوطنية وذلك بمكافحة التجارة غير المشروعة والمضاربات والسماسة وغيرها، فما الذي تم تنفيذه حتى الان؟

هذا الموضوع كبير ومتشعب وربما تعتقدون انتم الاعلاميين ان طرحه في وسائل الاعلام غاية في السهولة ، لكننا واجهنا خلال الفترة الماضية تحديات جمة عبر مسيرة تطور الاقتصاد الوطني ، وهو امر لايمكن الحديث عنه بعموميات بل بالاستناد الى احصائيات ووقائع، فمع زيادة المؤامرات الخارجية ضدنا خلال الفترة الاخيرة والسياسات المفتوحة التي انتهجناها كان لهما تبعات ، فالشيء الذي يجب ان يفهمه كل فرد هو ان القيمة الشرائية للعملة الوطنية ، فعلي سبيل المثال لو تحدثنا عن الراتب الشهري للعامل او الموظف فما هي القيمة الشرائية لهذا المبلغ الشهري الذي تتقاضاه؟؟، بدءا من ادنى الاحتياجات الاساسية والضرورية ومرورا بالخبز وغيرها التي يشتريها المواطن من المواد الاستهلاكية ، هل الراتب يفي الغرض أو يغطي كل تلك الاحتياجات في ظل الارتفاع الجنوني للأسعار؟؟ لقد كنت استمع قبل ايام في التلفزيون المحلي الى احد المزارعين يقول انهم يبيعون لتر الحليب بعشرين نقفة حيث يقول انه سعر مناسب، هذا السعر اذا قارناه بسعر لتر الحليب في المانيا على سبيل المثال والذي يصل الى 29-30 سنتيم فباي ميزان يشير فيه الى ان

مبلغ العشرون نقفة للتر الحليب هو سعر مناسب؟؟ حتى ولو فرضنا ان صرف الدولار مقابل النقفة حسب معدل الصرف الرسمي او باي معدل كان هو عشرون نقفة او ثلاثون نقفة او حتى خمسون نقفة فهل هذا السعر الموضوع للتر الحليب هو سعر مناسب؟؟ وما هو السعر الموضوع لبيع برميل الماء في هذه المدينة؟ ، جوال الفحم يشتريه المواطن بسعر 800 نقفة ، كنتال علف الحيوان يشتريها المواطن بـ 500 نقفة، انا اورد هنا الاشياء التي يعلمها كل فرد كأمثلة لتقريب الفكرة، اذن مهما اخذت من مبالغ مالية كرواتب لن تفي الاحتياجات الاساسية للمواطن في ظل الارتفاع غير الطبيعي للأسعار. فلو تدنت القيمة الشرائية للنقفة فان هذا الارتفاع غير الطبيعي للأسعار سوف تبتلع كل شيء وهذا لا يقتصر تأثيره على فرد واحد بل على مستوى الوطن ، وهي مضاربات يمكن ان نتحدث عنها بشكل مفصل، لأنه حسب الدراسات والبحوث التي قمنا بها ثبت انه من اجل انتاج لتر حليب واحد من الحليب فان السعر الاجمالي مع الربح يجب الا يتجاوز الـ 6 نفقات كأقصى حد او حتى لو زدنا السعر الى العشرة فهو اكثر من مناسب ، فباي مقياس ارتفع السعر الى 20 نقفة؟؟ .

ان ما ادى الى هذا الوضع هو الاموال المحولة من المواطنين في الخارج لأهاليهم وأسرهم داخل الوطن " بالحوالة" ، هذا النوع من الحوالات لا تتم عن طريق البنوك الرسمية او الجهات التي تعمل بالتحويلات والمرخصة من قبل الجهات المعنية، بل تتم عبر جهات غير رسمية وهم تابعون لجهات خارجية هدفها خلق البلبلة في الاقتصاد وعدم الاستقرار للعملة في البلاد وللمواطن ، لأن هذه الحوالات يرسلها المواطن في كندا والسويد او غيرها يرسلها لأهله تصرف عبر هذه الجهات وليس عبر البنوك الرسمية ، ولكي لا يستفيد الوطن من هذه الحوالات ، وهذه الجهات تحجز تلك الاموال التي كان من المفترض دخولها في عجلة الاقتصاد الوطني وتغيير مسارها عنه، ولذلك فهذا الاسلوب الذي كان يعمل به خلال السنوات الماضية والذي اعتبره انا جريمة منظمة كان هدفها إنهاء الاقتصاد الوطني، فالمواطن المقيم في الخارج والذي هدف من إرساله للمبلغ لأهله لمساعدتهم لن تؤدي تلك الاموال الهدف من إرسالها لان الاسعار التي توضع في الاسواق لا ضوابط لها وبالتالي فبدلا من مساعدتهم تزيد عليهم المعاناة ، والضحية يكون المواطن البسيط، ثم يتم ملئ اكياس النقفة المجمعة من تلك الحوالات غير المشروعة وإرسالها الى الجهات غير المشروعة في الخارج والتي لا علاقة لها بالوطن بل ويضر باقتصاده.

هذه صورة مبسطة من الوضع الذي كان يجري، وهو اسلوب متبع حتى في باقي دول العالم ، فالنظام الدولي الجديد يعمل بهذا الاسلوب ويقوم بخلق المعاناة والمجاعة للشعوب وهو اسلوب منظم تنتهجه تلك الجهات. ولذلك يجب ان يتم اصلاح هذا الخلل حتى يستطيع المواطن ان يستفيد من المساعدات التي يحصل عليها، لا مصلحة للحكومة في ذلك لكن الفائدة النهائية يجب ان تعود للشعب. والعملة هي واحدة من الوسائل المستخدمة لتسهيل امور المواطنين وبالتالي فان تغييرها وان كان لا يحدث تغييرا جذريا لكنه يستطيع ان يحد من مثل هذا الخلل و المضاربات ، وعليه فمن اجل السيطرة عليها لابد ان تكون هناك لوائح للرقابة والسيطرة ، وكما اسلفت يجب ان يكون المستفيد الاخير هو المواطن وبالتالي لا يمكن في الوقت الحاضر ان نتحدث عن

فوائد وارباح تجدها البنوك لان عمل البنوك الوطنية ليست ربحية وليست من نوع البنوك التي تقوم باستثمارات ضخمة، او تلك التي تدخل شراكة مع المصانع بل عملها منصب في تقديم التسهيلات، ولذلك ما يجب القيام به في نهاية المطاف هو ادخال اجراءات سيطرة، اذ ان تقوية القوة الشرائية للعملة الوطنية لا يتحقق بالأمنيات، بل يجب ان تكون هناك سياسات و لوائح رقابية تعطيها القوة الشرائية التي نرجوها، وهذا يصب في فائدة الجميع سواء كان الموظف الحكومي او ذاك الذي يعمل في القطاعات الاخرى، وما يخص زيادة الراتب من عدمه قد نتحدث عنه لاحقا، لكن في الوقت الحاضر يجب ان تكون هناك سياسات وادوات عمل خاصة بها تساعد على زيادة القدرة الشرائية للعملة الوطنية، هذا لا يعني انه تم نسيان الجوانب والقطاعات الاخرى مثل توفير المواد الاساسية والخدمات والادوات المطلوبة سواء من حيث الكم والكيف، وهذا يتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن والقدرات الانتاجية في البلد، مع الوضع في الاعتبار ما اذا كنا سنقوم باستيراد تلك المواد من الخارج ام نقوم بتوفيرها بقدراتنا الذاتية ولذلك فهذه الاجراءات ومدى نجاحها في اوصول النقطة الى القيمة المطلوبة لا يستطيع ان اقول انها كذا او كذا اذ ان الامر يحتاج الى وقت من اجل تقييمها والتعرف الى نتائجها، مع الوضع في الاعتبار ان هذه السياسات والضوابط التي نتحدث عنها قد تتعرض الى الانتكاس وقد تكون له تبعات غير متوقعة، ولذلك فان الهدف هو السيطرة على العملة المحلية التي كانت في السوق ومقاومة المؤامرات الخارجية التي تحاول اضعاف الاقتصاد الوطني، وفي النهاية ان يتمكن المواطن من ان يستخدم العملة المحلية التي لديه بماي يتماشى مع احتياجاته.

وعليه فالمواطنين الذين يرسلون الحوالات الى اسرهم داخل الوطن يجب عليهم ان يعلموا ان عدم استخدام انظمة الصرف الرسمية سيؤثر سلبا على المواطن في المقام الاول و اضعاف القيمة الشرائية للعملة الوطنية "النقطة" لانه سيؤدي الى زيادة التضخم وارتفاع الاسعار وغيرها من الجوانب السلبية التي تظهر مع تلك الانواع من الاعمال غير المشروعة، وهذا تحدي يحتاج الى عمل ضخم، ولذلك لا بد ان تقوم الجهات المعنية في الحكومة بالإجراءات المطلوبة من اجل تقوية الاقتصاد ودعم قدرة المواطن الشرائية بالعملة الوطنية "النقطة"، ومتابعة وتوفير الاحتياجات الاساسية للمواطن. هناك اقويل تشير الى ان البضائع المهربة تدخل من هذا الطريق او ذاك لكن مايجب علينا معرفته ان سن قانون معين او ادخال سياسة مالية تحتاج معها الى ادارات متمكنة تستطيع تطبيق تلك القوانين وان تترافق السياسات واللوائح التي تصدر مع جدول زمني للعمل والتطبيق، ويمكنني القول اننا قد استفدنا كثيرا من التجارب، لذلك هنالك امكانية لتحسين الاداء نحو الافضل

فخامة الرئيس ماهي البرامج الموضوعية لتشجيع المستثمر في القطاع الخاص حتى ينشط في استثمارات ومشاريع انتاجية وصناعية تساهم في تخفيف الضغط عن كاهل الحكومة والتي تتحمل المسؤولية المضاعفة في سبيل توفير الاحتياجات الاساسية للمواطنين في ظل الطلب المتزايد لهذه الاحتياجات من وقت إلى آخر؟.

الاحتياجات الأساسية للمواطنين ليست بتلك الضخامة والارقام الفلكية، ففي المقام الاول، الإشكال والصعاب التي تظهر في مثل هكذا احوال واوضاع ناتج عن غياب المستثمرين والتجار الذين تنطبق عليهم الصفات الحميدة، فهناك مستثمرين وتجار يسلكون سبل وطرق غير قانونية وغير شرعية عند قيامهم بالأنشطة التجارية عموما، وجمع العملة الصعبة على وجه الخصوص، وهو ما يقودنا إلى التساؤل الذي مفاده من اين لهم بهذه الاصول المالية وما هي المصادر الأساسية لهذه الثروات والاموال؟. يجب على المستثمرين والتجار الذين يتقيدون بالقوانين واللوائح ان يتعرفوا على الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وهناك فئة غير قليلة اكدت جاهزيتها واستعدادها في الفترة الماضية، لكي يقوموا بدورهم في استيراد هذه المواد ليس عبر تحقيق ارباح فلكية، بل من خلال تحقيق ارباح وفوائد معقولة لهم .

ومن خلال الاستفادة من هذه الارباح والمكاسب المالية والتي لا تتحقق بين ليلة وضحاها، في مقدورهم التقليل من المسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومة فيما يخص توفير الاحتياجات الأساسية. فالمطلوب منهم ان يقوموا بتوضيح حساباتهم المصرفية للجهات المعنية وكذلك الخطوط العريضة التي سيقومون باتخاذها عند استيراد هذه الاحتياجات، ومعظم الذين يطلقون على انفسهم صفة مستثمر او رجل اعمال لا يمتلكون رؤوس اموال وحسابات مصرفية ف تغطي عملية الاستيراد من بدايتها وحتى نهايتها. ان القطاع الخاص الموجود بالبلاد هو قطاع بدائي لا يعتمد على نفسه الاعتماد الكلي، بل هو قطاع يعتمد بالدرجة الاولى على الدعم والمنح التي تقدم لهم من المؤسسات الخارجية، فلم يصل بعد إلى مرحلة الاعتماد على إمكانياته الخاصة والذاتية في سبيل تنفيذ البرامج والأنشطة التي ترفع من مقدراته وامكانيات المالية إلى افاق ارحب. لقد صدرت العديد من القوانين واللوائح الهادفة إلى تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على مدى الـ 25 عاما الماضية من عمر الاستقلال. حيث تم اعادة العديد من المؤسسات والشركات الخاصة التي كانت في قبضة نظام الدرق إلى اصحابها بعد الاستقلال، وكذلك تمت خصخصة العديد من المؤسسات والشركات الحكومية وبيعها إلى القطاع الخاص. كل ذلك يشير إلى حجم الجهود والمسعى التي حاولت الحكومة القيام بها في سبيل الدفع بهذا القطاع الحيوي، لكي يقوم بدوره في الدفع بعجلة التنمية والتطور إلى مستويات متقدمة وبوتيرة اقوى عن السابق. هناك عراقيل وصعاب داخلية وخارجية لا تعد ولا تحصى، فالتساؤل هنا هو ليس عن توفير او عدم توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين والتي تعد من ضمن اولوياتنا، وطرق استيرادها، بل التساؤل الأساسي هو في القدرة الشرائية للعملة المحلية اولا وقبل كل شيء.

ليس هناك موانع او قوانين تعجيزية تقف في طريق من يود ان ينشط في مجال الاستيراد لهذه المواد والاحتياجات الأساسية للمواطنين، فالمطلوب هو تنفيذ مشاريع واستثمارات في مقدورها احداث التغيير المرتجى في الاقتصاد الوطني وبالتالي تحسين الحياة المعيشية للمواطنين. نحن على استعداد وجاهزية على الدوام في سبيل التقليل من الصعاب والعراقيل التي تقف في طريق كل من يود تنفيذ استثمارات ومشاريع تهدف إلى سد الثغرات والفجوات التي تظهر بين الحين والآخر في توفير الاحتياجات

الاساسية، ونحن لا نقف في طريق من يسعى إلى تحقيق مكاسب وارباح مالية له من خلال المشاريع الاستثمارية التي قام بها في حال التزامه بالقوانين واللوائح الصادرة والتي تنظم سير عملية الاستيراد لهذه الاحتياجات من الاسواق العالمية. فالأسواق العالمية لديها معايير وقوانين معروفة، ولا تخفى على احد، فالأسعار معروفة ولا تحتاج إلى مناقصة أو مزايده لهذه المنتجات والبضائع الاساسية، ونحن نقف إلى جانب كل مستثمر ورجل اعمال يسعى إلى اكتسب لقمة العيش الشريفة من خلال خدمة شعبه وحكومته ولكن كم هي نسبة هذه الفئة من المستثمرين ورجال الاعمال؟. هناك اقاويل وادعاءات لا نوليها الاهمية ، حتى لا نهدر وقتنا وجهدنا ،تفيد بأن الحكومة قامت باحتكار عملية الاستيراد، وان المستثمرين كان في استطاعتهم تغيير الواقع المعاش بلمح البصر في حال سمح لهم القيام بعملية الاستيراد لهذه المواد وغيرها من القيل والقال والتي لا تمت إلى الواقع بصلة. هناك برامج ومشاريع طموحة نقوم بها خلال هذا العام 2017، وتهدف إلى التعرف وعن قرب على اصحاب رؤوس الاموال والمستثمرين اصحاب الإمكانيات المالية والكفاءات من الغيورين على وطنهم وانسانه.

يجب علينا التفكير بعمق في الادوار والمهام التي سيقوم بها القطاع الخاص، والتعرف على المجالات ، ومدى جودة وكفاءة هذه البضائع والمنتجات المستوردة، وذلك وفق دراسات وبحوث ميدانية تضع في الاعتبار العديد من المقومات والركائز ، وذلك لاننا نسعى إلى تنفيذ برامج ومشاريع انمائية طموحة في استطاعتها احداث التغيير ، ليس لأجل التغيير فحسب، بل بما يضمن الوصول إلى الغايات والاهداف المنشودة. هناك بضائع ومنتجات يتم استيرادها من الاسواق العالمية دون اعطاء الاهمية لجودتها وكفاءاتها، وهو ما يدعو إلى التساؤل حول الاساليب المعتمدة في الاستفادة من العملة الصعبة من المستثمرين، وطرق صرفها وفي بضائع ومستلزمات لا تنطبق عليها معايير الجودة والكفاءة. نحن بحاجة ماسة إلى تقسيم احتياجاتنا من المواد المستوردة إلى اساسية وغير اساسية، فحتى المواد غير الأساسية والتي تستخدم كمواد في تنفيذ العديد من المشاريع في العديد من القطاعات الانتاجية والصناعية، لابد من استيرادها، ولكن لابد لك من ايجاد الكيفية التي تضمن لنا الاستفادة من هذه المواد الخام. ما نطمح اليه هو الاستفادة من المواد الخام الاساسية في تنفيذ العديد من المشاريع الانمائية الطموحة في مجالات التجارة والصناعة كون في مقدوره خلق فرص العمل، دعم الاقتصاد الوطنى ومن ثم رفع القيمة المالية للعملة الوطنية في الاسواق العالمية، وعدا ذلك فان الحديث من محاولة البعض بيع المواد الخام لتحقيق ارباح آنية ليس هو الهدف ولا الطموح الذى نصبو اليه.

ما نطمح اليه هو إحداث التغيير خطوة بخطوة وليس عبر تغيير دارماتيكي،كون التغيير يحدث من خلال العمل والعمل المضاعف وحده، وليس عبر الامانى والنوايا الحسنة، وبالتالي فان ما نطمح اليه هو دوران عجلة التنمية والتطور في هذه القطاعات الصناعية والحيوية، بما يضمن تنفيذ هذه البرامج والمشاريع الانمائية الطموحة وفق جدولة زمنية نابعة من البحوث والدراسات التى اجريت مسبقاً. فالنهوض والرقى

بالاقتصاد يعتمد بالدرجة الاساسية على الرفع من نسبة الاستثمارات والمشاريع إلى مستويات اكبر بما يخلق فرص العمل لأعداد اكبر من الايدي العاملة، والدفع بصناعات انتاجية وابتكارية تسهم الاسهام الاكبر في عملية الدفع بعجلة الاقتصاد الوطنى فى العديد من الجوانب والصعد. ان تحقيق ارباح او عدم تحقيقها من المواد التى تقوم باستيرادها من الخارج وبيعها فى الاسواق المحلية ليس هو الموضوع الاساسى، بل الموضوع الاساسى هو هل فى مقدرك ان تحدث التغيير المرتجى فى الاقتصاد الوطنى من خلال نشاطك فى قطاع صناعى او تجارى بعينه ،فى سبيل تحقيق مكاسب وفوائد تعود عليك بالفائدة المباشرة ،وتقلل من الضغوط عن كاهل المواطن البسيط، وتدفع بعجلة الاقتصاد الوطنى إلى الامام، ومتى ما لبيت ذلك اذا انت تتواجد فى نفس المسار الذى نود السير فيه بوتيرة اقوى فى المرحلة المقبلة .

وضع سعر موحد ومتعارف عليه على العديد من المنتجات الاساسية سواء كانت من الغلال وغيرها ،من الاحتياجات الاساسية التى يتم استيرادها من الاسواق العالمية المنتشرة فى قارات العالم المختلفة يعد من الوسائل التى ستضمن لنا استقرار الاسواق المحلية، والتقليل من الاثار الجانبية لهذه الاسعار على العملة المحلية والعملة الصعبة بالدرجة الاساسية. على الرغم من المساعى والجهود التى بذلت لتحفيز وتشجيع القطاع الخاص لكى يقوم بالدور المنوط به فى عملية الانماء وتطور الاقتصاد الوطنى، إلا أن هذا القطاع لم يستطع ان يبرز إلى الساحة بقوة نتيجة للعديد من الاشكاليات والصعاب التى وقفت فى مساره. وذلك لكى نضمن تنفيذ الاستراتيجيات الانمائية الطموحة التى تهدف للحفاظ على المكتسبات والمنجزات التى سجلت فى القطاع الاقتصادى، وسد الفجوات والثغرات الموجودة بين الدخل والمنصرفات، لتغيير الحياة المعيشية للمواطن البسيط نحو الافضل هو الهدف والغاية التى ننشدها. استيراد المواد الاساسية عبر المؤسسات الحكومية سيتواصل بوتيرة اكبر فى المرحلة المقبلة، وذلك باستيراد المواد التى كانت مصنفة فى المستوى الثانى بعد ان قمنا فى المرحلة الاولى باعطاء الاولوية للاحتياجات الاساسية من الغلال، السكر ، الزيت وغيرها.

هل هنالك خطة للحد من عملية المضاربة والتلاعب التى تحدث فى اسعار المنتجات من قبل التجار؟ حتى يصل الاقتصاد الوطنى إلى مرحلة الاستقرار؟.

انت فى حاجة إلى مضاعفة جهودك وطاقتك إلى مستويات اكبر فى حال حاولت مراقبة الاسعار للمنتجات الاساسية فى الاسواق. من هى الجهة التى تقع عليها مسؤولية المراقبة؟ وماهى المنتجات التى فى حاجة إلى المراقبة والمتابعة المستمرة؟ وغيرها من الاسئلة؟. توفير الاحتياجات الاساسية وتقديم الخدمات هو اقصر الطرق والانسب فى هكذا اوضاع ، فما هى نوعية المنتجات التى ستحاول مراقبتها؟. تحديد اسعار هذه المنتجات لا تحتاج إلى مقدرات وكفاءات خارقة وعمليات حسابية معقدة، لأننا لا نتحدث عن المنتجات المحلية بل عن المنتجات التى يتم استيرادها من الاسواق العالمية ووفق اسعار تنافسية معروفة. فأسعار الاحتياجات الاساسية وغير الاساسية معروفة فى هذه

الاسواق، إضافة التكاليف الإضافية في سبيل اوصول هذه المنتجات إلى الاسواق المحلية إلى اسعار هذه المنتجات لكي تضمن تحقيق مكاسب وارباح واقعية هي من حقوقك الأساسية التي يجب ان تضمنها بالدرجة الأولى . وفي ظل وجود حلول سهلة وفي مقدورنا تنفيذها التنفيذ العملي على ارض الواقع، لا نحتاج لاتخاذ حلول صعبة ولا تمت إلى الواقع بأي صلة، وذلك لكون هذا المسار الثاني سيقودنا إلى مسارات اخرى اكثر صعوبة وتعقيدا عن السابق. فنحن نسعى إلى توفير الاحتياجات الأساسية للمواطن البسيط بأسعار في متناوله، ولكن ذلك لا يعني بأي حال من الاحوال منع المستثمرين ورجال الاعمال من تحقيق مكاسب وارباح تجارية من عرق جبينهم، لتغطية صرفياتهم وما بذلوه من جهودات ومساى لضمان ان تصل هذه المنتجات إلى المستهلك.

فخامة الرئيس، ان الاستثمار الجارى فى ما يتعلق بالقدرات البشرية حتى الان لا يستهان به، كيف تقيم الثروات المهنية الحالية مقارنة بالبرامج التنموية الواسعة الموضوع؟

نعم، هنالك المقولة السائدة "فالتوعى وتنظم وتتسلح الجماهير"، لترسيخ هذه المقولة كثقافة ونظام للقيم السمة التي ليس لها مثيل، بذلنا جهودا جبارة منذ الماضي وبالفعل قد رسخت لدى الجميع كثقافة وطنية، وإذا تساءلنا لماذا حققت هذه المقولة في الماضي انجازات مستحقة؟ ودون التباهى، فإن الامر يعود الى شعبنا، فهو رغم قلة عدده فهو شعب متماسك ومترايط وموحد، ويتمتع بتأطير قوى، مما يتطلب ذلك الاستفادة الجيدة من القدرات المتوفرة، وكذلك تجاوز التحديات التي تواجهنا، إضافة الى تعزيز الوعى، ليس الوعى السياسى فحسب بل الوعى المعرفى أيضا، لأن المعرفة فى حد ذاتها تعد قوة كبيرة، وهذا يعنى انك تستطيع جمع المعلومات عبر قراءة السياسات المتعددة والاضاع والتطورات المختلفة، كما يمكنك جمع المعلومات عبر مختلف الطرق المهنية وتراكم التجارب، فان الاستفادة الجيدة من هذه المعلومات تتطلب تقوية التنظيم والتأطير، وعندما نقول التسلح لا نعنى التسلح بالمعدات العسكرية، بل بالتمويل والتقنيات والآليات الثقيلة والمعدات وغيرها من التسهيلات، لإنجاح البرامج الزراعية والتنموية الموضوعة، فهذه القيم لعبت دورا بارزا ولا زالت تلعب الدور المناط بها حتى الان، وكافة البرامج التي نضعها أو الاهداف التي ننشدها والمبتغى الذي نرجو بلوغه، متحدين كافة المعوقات والتحديات، متسلحين بالمعرفة والفهم العميق، إضافة الى التأطير الجيد، ونعنى بالتأطير الجيد كيفية ادارة الموارد والثروات المتوفرة، وهذا يتطلب التجديد والتحديث بشكل مستمر، لان الوقت يعد عنصر اساسى لبلوغ الهدف المنشود، والتحديات أيضا ليست ثابتة وانما تتغير من وقت لآخر، كما توجد مراحل لتحقيق الاهداف، لذلك يجب ان يسير التأطيرات وفق تلك المتغيرات بصورة دقيقة. ويعتمد التطور المستدام على التطور النوعى، هنا نطرح سؤالا حول ماذا استفدنا من تجارب وخبرات خمسة وعشرين عاما مضت، وماذا تعلمنا من خلالها، وماهى برامج التوعية التي نظمناها، إضافة الى ذلك ماهى الموارد والثروات التي احتفظنا بها، يمكننا مناقشة كل مجال على حدة، لكن قبل ذلك لا بد ان نقوى تأطيرنا مقارنة بالتحديات التي يمكن ان تواجهنا مستقبلا، وعندما نقول تقوية التأطير لا يعنى الاستهانة بتأطيرات

المراحل الماضية، إذ كانت في وقتها فعالة وكان لابد من المرور بها. ما اود توضيحه هنا هو مواكبة العصر من حيث قوة التأطير والتسلح، لان التقنية والتكنولوجيا تتجدد وتتطور مع تغير الزمن والوقت، لذا تعد قوة التأطير عامل اساسي يربط بين المعرفة والموارد والثروات، ولا يمكن بلوغ الهدف المنشود دونها.

ولكن هل نستطيع ترجمة البرامج السياسية والاقتصادية الموضوعة على ارض الواقع؟ إذ يستطيع كل انسان وضع برامج فعالة وناجحة نظريا، لكن المسألة تكمن في كيفية تنفيذها، مثلا في أي مستوى توجد مؤسساتنا المالية في الوقت الحالي، وهل تتوفر لدينا قدرات تضع خطط ناجحة للسياسة المالية، وتعمل على تنفيذ كافة البرامج الاقتصادية التي ذكرناها آنفا، علينا تقييم هذه المقدرات وفقا للقدرات الوافدة الجديدة، حيث يكمل سنويا حوالي 15 او 13 او 12 الف طالب المرحلة الثانوية، منهم من يلتحق بالكليات ومنهم من يتجه الى اتجاهات اخرى، لذلك ينبغي علينا مضاعفة الانتاجية بالاستفادة من القدرات التي تلتحق سنويا، متيحين لها فرص العمالة او أنشطة اخرى تساعد لبلوغ الهدف المنشود، وعليه ينبغي حوض العمل الدؤوب بتقوية التأطير بالاستفادة من هذه العوامل. لذلك يجب العودة الى الاعتقاد الاساسي، وهناك فرص تستطيع من خلالها تطوير المعرفة العلمية والمهنية واثراء التجارب والخبرات وغيرها من المعارف الهامة، وأياً كانت النتيجة، علينا تقوية تأطيرنا، لتحقيق الهدف المنشود خاصة فيما يتعلق بالبرامج الحديثة كبرامج الطاقة والمعدات العصرية الخاصة بالزراعة المروية، والبرامج الهامة الموضوعة فيما يتعلق بالبنية التحتية وغيرها من القطاعات الاخرى التي لم اذكرها، وكيفية تنظيم البرامج الموضوعة وسبل قياسها بالأرقام والاحصائيات لبلوغ الهدف المنشود، فلا جدوى من التنظيم والتأطير غير المستمر فهو مثل الماء الثابت الذي لا يتحرك، وهذا يتطلب تطور الوعي من فترة لأخرى، وان بلوغ الهدف المنشود يتطلب قبل كل شيء تقوية التنظيم والتأطير الفعال، ولتقوية ذلك علينا وضع وتنظيم برامج للدورات التأهيلية، خاصة في المجالات التي نريد انجازها في الوقت ذاته وبالتحديد قطاع التعليم، واكتساب المعرفة المهنية، واصلاحه بإرساء مؤسسات فعالة، واخيرا لابد ان تتسلح بتأطير قوي يساعدك على انجاز اعمال فعالة سواء في شق وصيانة الطرق وبناء السدود ، او تنفيذ البرامج الزراعية او الثروة السمكية، او تشييد المصانع. ويجب ان تتوفر لك برامج تنظيمية تساعد على تنفيذ تلك البرامج المذكورة بشكل جيد، وكذلك العمل على تنظيم دور القدرات لتحسين الافكار او تحقيق الهدف المنشود. وبفضل ترسيخ الثقافة التأطيرية الفعالة لا شيء يترك سدى، فإذا اردت ان تنفذ اي عمل عليك توظيف قدراتك ومواردك خاصة البشرية، ولا سيما تعزيز تلك الموارد وصلها بالمعرفة والتجارب، ولتفعيل ذلك ايضا عليك القيام بتنظيم وتأطير جيد، وهناك من يتحدث عن ضعف الانتاجية وتدهور ثقافة العمل في الوقت الحالي، ولا يمكن نكران ذلك بالكامل، لكن وبدل الخوض في هذه العوامل الجانبية عليك بتقوية تنظيم الموارد المتوفرة، ولن ابالغ اذا قلت اننا نعرف جيدا اياً كانت من القطاعات والمجالات والاشغال والمصانع، وهذا يعني المعرفة المسبقة للنواقص وواجه القصور ومعالجتها، واجراء اصلاحات وتأطيرات فعالة قبل وضع البرامج، لنتميز الرحلة بحيوية ونشاط، ولا يمكن ان تبلغ المجد وانت جالس او

باستخدام طرق مختصرة مدمرة، ان قلة الوعي ايضا تعرضك لمواجهة المشاكل خاصة في الاوقات العصيبة، ويصعب تجاوز التحدي اذا لم تنظم برامجك كما ينبغي، ربما تكون هناك نواقص في بعض الاحيان لكن ذلك يتحسن مع تراكم التجارب، ولا نقصد ان التأطير يخص الجهات العليا التي تقتصر مهامها على المتابعة فقط، بل يشمل كل الذين يعملون في مختلف المجالات بشكل جماعي، مثلا اذا اخذنا كمثال الاعلام، كيف نقيم الاعلام والتأطير، هل تتماشى الاجهزة التي يمتلكها مع الوقت الراهن، هل الوزارة ظلت تدخل اجهزة عصرية ام ماذا؟ وهل تستغل الوزارة قدراتها البشرية المتوفرة هناك، وماذا تعمل لرفع وعي ومعرفة تلك القدرات، كل هذا يتطلب تأطير قوي وتنظيم جيد، لكن وبصفة عامة ان التأطير يعد عامل اساسي لتطور كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية في جميع ارجاء البلاد، وبرنامج تصدي الجهات الجديد الذي ندخله في الوقت الحالي يعكس اهمية التأطير.

كما ذكرت فخامة الرئيس الادارة الرشيدة تدفع لتأطير جيد، فهل نستطيع القول باننا نمثلك ادارة سليمة ورشيدة تتماشى مع البرامج التنموية الضخمة الموضوع، و كيف يمكن تعزيزها؟

لا توجد ادارة رشيدة فعالة تتماشى مع ما ذكرته، مثلا اذا اخذنا الحفائر والسدود المشيدة التي تسع مياه كافية، ونقول لدينا مياه كافية لكن هل هناك جهة تدير المياه بشكل جيد، الا اننا في الوقت الحالي بدأنا وضع خطط ادارة المياه، لكن كان في السابق فهم مشترك، حول كيفية الحماية البيئية، وكيف نستفيد من الثروة المائية ومصادر تصريفها؟ وكيفية حماية المياه من التلوث، ووفق العوامل التي ذكرتها. كيف ندير المياه، حيث توجد برامج زراعية ضخمة، وما زلنا نجلب المعدات الزراعية العصرية التي لم نعمل بها في الماضي، كيف نستفيد من تلك المعدات، بعضا منها يصعب تركيبها بالقدرات المحلية، حيث ظللنا نتعلم في معظم الاحيان من تجارب الاخرين، كم من مؤسسات البناء نمك، وكيف نوظفها، ولا يمكن ان تسير وفق التأطيرات السابقة، بعضها يعمل في شق وصيانة الطرق وبعضها في بناء السدود وغيرها من البرامج الاعمارية والانمائية، نضع على الورق خطة عمل راقية كبناء العقارات، ونقوم بتوظيف ثروات لإنجاز ذلك، لكن كيف توظف هذه الثروات وكيف تديرها. دون التباهي وضعنا سبل تساعد في تأطير جيد اكتسبناها عبر تراكم التجارب، لكن التجارب لوحدها لا تكفي، لذلك لا بد ان توجد برامج تأطيرية تتماشى مع تلك البرامج التنموية والإعمارية الضخمة التي وضعناها، ويأتي التأطير الجيد لإنجاز تلك البرامج الكبيرة وبلوغ الهدف المنشود دون الاعتماد على الامنيات الطيبة فقط، سواء كانت ادارة القدرات والموارد البشرية والممتلكات وغيرها، مثلا كيفية ادارة سدود قرست وبادميت وفانكو وكركب وكذلك شركة أبو ومحيطها بمنطقة البو، ولتفعيل ذلك يتطلب اختيار الهيكل والنظام التأطيري والادارة الرشيدة لتحقيق انجازات فاعلة، ومن اهم التحديات الأنية التي تواجهنا هي الكفاءة المهنية، حيث يمكنك جلب الآليات الثقيلة والتكنولوجية وغيرها، لكن ينبغي تطوير الكفاءة المهنية الى جانب الانضباط والمعرفة وكذلك المعرفة الفنية والمعرفة التي تأتي نتيجة تراكم التجارب والخبرات، ولدينا مستندات

وخطط واضحة فيما يتعلق بالتأطير والنظام، لابد أن يكون التأطير مستقيماً، أي غير ملوث أو فاسد حيث يعتبر التأطير الملوث خارج نطاق العمل، الذي بدوره يؤدي إلى أن يكون الشخص المتعلم الكفو قليل الانتاجية، لكن الفرد المتعلم والمثقف لا يكتفي بإنجاز عمل واحد فقط، بل يتجاوز ذلك ويستطيع إنجاز أكثر من ثلاثة أعمال في آن واحد، وهذا يحتاج إلى إرساء التكنولوجيا والتقانة، ونحن بدورنا نقوم بتقويته عبر برامج التقوية المتمثلة في تكنولوجيا المعلومات وكذلك نرسخ دوره الفعال من حيث الإدارة خاصة للموارد والثروات، وهذا هو الإنسان الذي يترك أثراً إيجابياً، ونعمل دائماً وفق هذه العناصر الأربع الأساسية، ورغم أنه لا يوجد عمل فعال ونهائي بالكامل، إلا أن المستندات التي نعمل بها تؤدي إلى إنجاز أعمال ناجحة، وتعرض عمل جيد تم التخطيط له مسبقاً بشكل أكثر تنظيماً ودقة للفساد، يعد أكبر خسارة وهذا نجده في كل الدول سواء كانت أفريقية وغيرها من الدول المتقدمة، ويعد مدمراً ومعرقلاً لتقدم وتطور تلك الدول. وعندما نقول تنظيم دقيق يأتي عبر التسليح بالمعرفة العلمية والمهنية التامة، ومن ثم يترك أثراً إيجابياً، إذا ما اتبعنا هذه العوامل الإدارية الأربعة المتمثلة في التأطير الجيد النظيف والفعال والمؤثر الإيجابي، ولاسيما العمل المنظم لتقوية وتأهيل الموارد البشرية من حيث المعرفة والتجارب والمعرفة المهنية، سوف نصل إلى مرحلة الإصلاح والتحسين للتأطيرات الجيدة والهدف المنشود.

في هذه المرحلة التي ينتقل فيها العالم من الإقتصاد الفردي إلى نظام إقتصادي عالمي جديد ماهو دور إفريقيا في هذا النظام؟

الأمر يدعو إلى الكثير من التفكير، ربما يدفعك إلى التساؤل ما الفائدة؟ لأن الإتحاد الإفريقي، ليس بسبب ما يقال من أحاديث عن عدم قدرته في التحرك وعدم نجاحه في معالجة أي قضية. بل هو في الواقع كذلك. لقد كلفت لجنة لإجراء تقييم في هذا الجانب، وكان يقود هذه المهمة، الرئيس كاغامي، حيث جاءت نتائج التقييم مطابقة تماماً للواقع الذي يعيشه الإتحاد الإفريقي، حيث هناك 8 نقاط تطرقت لها لجان التقييم المختلفة. وإذا كان التقييم بهذا الشكل، هل يمكننا الحديث عن وجود الإتحاد الإفريقي. إذ يمكننا من خلال هذا التقييم رؤية موقع إفريقيا. بالطبع يعتبر وجود شكل تنظيمي إقليمي أو عالمي أمراً مهماً للغاية. فنحن لسنا في العصور الوسطى، وإنما نعيش في القرن الحادي والعشرين. وإذا لم نهيئ في محيطنا الإقليمي أرضية للتعاون فيما بيننا، لا يمكننا الوصول إلى أهدافنا في استغلال ثرواتنا بشكل إنفرادي. إن فرص العمل الجماعي أفضل بكثير من العمل منفرداً. ولهذا لم يكن تطلعنا في إيجاد كتل إقليمية، سواء الإيغاد، أو الكوميسا، لمجرد أننا حضرنا تلك التجمعات، وتبادلنا التحايا والإبتسامات، والتقطنا الصور التذكارية. لكن الحقيقة هي بهدف تحريك ثرواتنا المختلفة بشكل جماعي، في أجواء تتوفر فيها أسس التعاون، والتكامل بين الجميع. لأن تجميع القوة ليس أمراً سهلاً. وإذا نظرنا إلى خرائط القارات في العالم، أوروبا، أمريكا، وكذلك نرى المستوى الذي تتجه إليه آسيا، نجد إفريقيا على ما هي عليه. وبالتالي وجودنا ضمن هذه القارة يخلق لدينا بعض القلق. لأن مساعينا تهدف إلى تبني أطر للعمل الجماعي، وإنشاء منظمات وهيئات تحقق التعاون الإقليمي، حتى أن

لم نصل إلى مستوى التعاون الدولي، فالعمل الجماعي يمكننا بسهولة من التغلب على الكثير من التحديات التي تواجهنا، وبالتالي لا بد من إيجاد آلية لتفعيل هذه التجمعات. ومن هذا المنطلق دخلنا مثلا في منظمة الإيغاد، التي قيل إنها تهدف للتنمية ومحاربة التصحر. إلا أن النتائج التي تجلت في هذا التقرير تدفع إلى القلق. وإن لم يكن الإنكفاء على الذات هو الحل. لكن في حال لم يكن وضع المحيط مستقرا، وانعدام أجواء تساعد على التعاون، فلا يمكن ان نعيش إلى مالا نهاية في خضم المشاكل، والدوران في حلقة مفرغة، من فساد وحله ونزاع وحله. وبما أن التقييم الذي تم يكشف بصدق واقع القارة وواقع الإتحاد نفسه. إذ لا وجود له على أرض الواقع. وعند النظر إلى هذا التقييم يمكننا استحضار الإنتقادات التي كانت توجه إلى منظمة الوحدة الإفريقية سابقا وأنها غير فاعلة. تلك المنظمة التي أسست في القرن العشرين، واثر حصول الكثير من الدول الإفريقية على استقلالها. أسست على يد الرعيل الأول من القادة الأفارقة. وعلقت عليها شعوب القارة آمالا عراضا. لكن وبعد مرور 30 عاما على تأسيس المنظمة، تعرضت للنقد وانها لم تتمكن من تحقيق الأهداف التي انشئت من أجلها. ومن الصدف أن مرحلة البحث عن التغيير كانت في نهاية الحرب الباردة، وفترة تمكنا فيه من تأكيد استقلالنا الوطني. علت الدعوات لتغيير المنظمة، وإيجاد بديل لها.

وفي تلك المرحلة قررنا المشاركة في تلك الجهود لعنا نسهم بما لدينا في دعم الأهداف المنشودة، وبعثنا برسائل إلى الجهات المعنية نوضح رأينا حيال ذلك. وكانت حينها عدة تجمعات، تجمع "س ص" والإيغاد. وكذلك الكوميسا. وسادك، والإيكواس. اشتركنا في مختلف المنظمات والهيئات الإقليمية بشكل نشط. وكانت رؤانا أن التغيير لا بد أن يكون نحو الأفضل، بخلق اجواء تسمح بإستقلالية القرار، وتحقيق المصالح المشتركة. وكان العقيد القذافي هو الذي يدير هذا النشاط. وعلى الرغم من رغباته الجيدة وطموحاته، لكن كانت لديه اشكالاته الخاصة. العظمة الشخصية، وبأنه ملك ملوك إفريقيا. كما أن المشكلة التي رافقت التجمع الجديد، هي أن تكون إفريقيا היאكل مستنسخة من أوروبا. فإذا كان هناك اتحاد أوروبي، نقيم اتحاد إفريقي، وإذا كانت لديهم مفوضيات نخلق أيضا مفوضيات. وقد تحدثنا في الكثير من المناسبات، أن أوروبا لها وضعها الخاص يختلف عنا، فما يناسبهم من شكل تنظيمي معين قد لا يتناسب معنا. لاسيما ونحن في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، والدخول في سياسات عالمية جديدة. إذا لا بد من دراسة هذا الواقع، والتغيرات التي حدثت في العالم. وأين يمكن أن تقف إفريقيا وسط هذه التحولات الهائلة، لابد من دراسته بشكل متكامل. كذلك إذا أردنا أن ندخل في برامج كبيرة في مجال البنى التحتية، أو التجارة، أو غيرها، لابد من دراسة واقعا، وتكوين هيئات عمل مهنية. ومن ثم تحديد الأهداف التي نرمي الوصول إليها، سواء في الإقتصاد، او البنى التحتية، او الطاقة. وتحديد ما ذا يمكننا أن نعمل في أي مجال من تلك المجالات. بالطبع يمكنك الحديث عن تنفيذ مشاريع طموحة وكبيرة جدا، من قبيل الحديث عن إمكانية إيصال مياه النيل إلى ليبيا، ودول المغرب العربي. ومد طريق مسفلت من كيبتاوان الى القاهرة او طرابلس. وغيرها من المشاريع. لكن مثل هذه المشاريع ينبغي ان تدرس بشكل أعمق. ليس

عبر خبراء افارقة وحسب ،بل لا بد من التعاون مع خبراء من الخارج لدراسة جدوى تلك المشاريع والأهداف المنشودة من تلك المشاريع.

كذلك التطلعات لتغيير إفريقيا، فبدلاً من أن تكون مصدراً للمواد الخام لا بد من تطوير التصنيع في إفريقيا. وادخال التكنولوجيا. وتطوير خدمات التعليم والصحة. كل هذه المشاريع ينبغي أن تتم دراستها من قبل المهنيين. وبعدها تحدد الأهداف التي يمكن تحقيقها. كما أن التغيير لا بد أن يتم بعد التفاهم التام وعرض الأمر على مختلف تجمعات الشعب، حتى يمكن الحصول على إجماع، ومن ثم يحدث التغيير. إلا أننا وعبر الإستعجال والبحث عن أقصر الطرق للوصول، وصلنا إلى التغيير وظهر الإتحاد الإفريقي، وكونت المفوضيات. وعندما جرى التقييم مؤخراً كانت هذه النتائج. وإذا تحدثنا عن موازنة الإتحاد، وتمويل المشاريع التي ينفذها، فإن إفريقيا وكما تشير مختلف الأبحاث، تمتلك 60% من الثروة العالمية. فكان من المنطقي أن تكون هذه القارة هي التي تقدم الدعم للآخرين. لكن من المؤسف نجدها تقف على الدعم والمساعدة من قبل الآخري. وهذا ما يتجلى في مختلف المناسبات. في الصين تسمع عن ملتقى لتعاون افريقي - صيني، كذلك في اليابان اجتماع للتعاون الياباني - الإفريقي، وكذلك في الهند. صحيح أن التعاون مع مختلف الجهات في العالم مهم. لكن ان تظهر بمظهر متسول في كل مناسبة في العالم، رغم الثروات التي تمتلكها، فكيف يمكنك أن تعيش. لأنك تعمل في إعاقة الذات، وتفتح أجواءك لإستعمار جديد بشتى الوسائل وتحت مختلف المسميات. بإسم الفرانكفونية، والإنجلوفونية، كل هذه المؤسسات والتجمعات لاهم لها إلا إستغلال ثروات القارة، فإفريقيا تعود مرة أخرى إلى العبودية. والإفريقي الذي يذهب إلى أوروبا. لا بد أن يعي أنه يذهب لكي يخدم بأبخس الأجر، وفي أدنى المهن، رغم ما لدى وطنه من ثروة طبيعية.

فالتعاون ضرورة، ولا بد للإتحاد الإفريقي الخروج من الواقع الذي يعيش فيه، ورسم طريق يمكن أن يوصله الى أهدافه، وهذا لا يتأتى عبر طرف واحد، بل لا بد من التكاتف. وإلا فإننا سنظل في واقعنا هذا، ننتقل من مرحلة إلى أخرى دون أن يكون لنا اي اثر، ويرسم خط سيرنا عبر الإستخبارات الأجنبية. لذ لا بد من تغير الرؤى، والمفاهيم، فإذا تحدثنا عن فساد الأنظمة، فحدث ولا حرج، وهذا السبب الأساسي للهوان الاقتصادي المتتالي في القارة، ويصبح الإنسان الإفريقي أداة لدول أخرى، تستغل خيراته. لذا لا بد من التفكير بجدية في هذا الأمر. وعدم الإستسلام للواقع. فهذه اشكالات لا تحل عبر لوم الآخرين، وتحميلهم التسبب في هذا الواقع. بل لابد من حل اشكالاتنا بأنفسنا. ولكي نحقق هذا لا بد من دراسة الواقع وكيفية علاجه بعمق. ولا بد من الاقتناع أن الإتحاد الإفريقي اصبح لا وجود له، ومن ثم البحث عن معالجة هذا الإشكال بكل جدية. لأن ضعف هذه المؤسسات سوف لن تكون آثاره محصورة على محيط معين بل تؤثر على الجميع. إذا لا بد من العمل على تصحيح المسار. حتى لا نقع في انتكاسة أخرى. حيث رأينا التجارب السابقة. وقبل أن نذهب بعيداً، فمنظمة الإيغاد عند انطلاقتها تمت مناقشة كل تلك العناوين بالتفصيل، لعنا نعمل على الأقل في محيطنا، إن لم نتمكن من ذلك على مستوى القارة. لكن منظمة الإيغاد فبدلاً من أن

تؤسس للتعاون وتعزيز القدرات، تحولت في نهاية المطاف، إلى منطلق للصدام وبث
الفرقة بين مكوناتها. واصبحت أداة لقوى خارجية. لكن وبما اننا لا يمكننا العمل
بشكل انفرادي، لذا لا بد من العودة مرة اخرى الى محيطنا. والإسهام قدر الإمكان
للعمل على خلق ارضية ملائمة للتعاون. أما موضوع افريقيا بشكل عام، فالأمر يحتاج
الى مزيد من التوعية، واثارة هذا الواقع في كل مناسبة. لماذا لا نستفيد من فرصة
ظهور هذا التقييم، والتنادي للخروج من هذا الواقع الذي تجلى بوضوح في التقييم.

فخامة الرئيس، فيما يخص ثرواتنا الموجودة في إطار الإتحاد الأفريقي، كيف يمكن
لإرتريا أن تنتفع من تلك الثروات؟

نعم، هذا الموضوع بحد ذاته كبير في مضمونه، و دون أن نذهب بعيداً عن إطارنا
الإقليمي وبالأخص دول الجوار كالسودان، إثيوبيا، أوغندا، كينيا، الصومال، جيبوتي،
حيث أنه كان من الأفضل أن يتم خلق تعاون فيما بيننا وبين هذه الدول، وقبل أن تنشأ
العديد من الأزمات المختلفة والتي تعصف بمنطقتنا حالياً، كان المناخ ملائم من أجل
تأسيس روابط متينة ومبنية على التعاون وإحترام السيادة، ومن ثم التخطيط بشكل
جماعي لإرساء البنى التحتية، وكل ذلك كان مخططاً له ومتفقاً عليه، كإنشاء شبكة
الطرق التي يمكن أن تكون محلية أو إقليمية ذات أهمية كبيرة للعمل على تعزيز
التبادل التجاري فيما بيننا وبين هذه الدول. ومع صياغة سياسات مستقلة لكل طرف،
كان من المفترض أن يتم صياغة السياسات في مختلف المجالات بشكل جماعي، من
أجل خلق فرص أكبر لمنطقتنا هذه، للتعاون مع مختلف التجمعات الإقليمية والدولية
الأخرى. فمثلا كنا قد تطرقنا في حديثنا إلى مجال الزراعة، والإمكانات التي تتوفر من
أجل إستغلالها. فبعد أن نقوم بالتوفير من مختلف القطاعات، هل في مقدورنا القيام
بشراء كل ما نحتاج إليه من سلع أساسية من الخارج، أم علينا القيام ببيع ما هو
موجود بين أيدينا من أجل شراء ما نحتاجه. لذ علينا التفكير فيما يجب القيام به بشكل
يخدم مصلحة الوطن. فلو أننا لم نقل بأن لدينا ثروات طبيعية ضخمة، فيجب إستغلال
أقل نسبة من هذه الثروات التي نملكها لأجل خلق أسواق ومناخ ملائم لها. وحتى
تتوفر الأسواق الملائمة للبيع والشراء، ينبغي أن تكون هناك أسس راسخة ومتينة
للدفع بها، وفي كل المجالات، كمجال الصحة، وكما أشيع بأن وباء الكوليرا وغيرها
من الأوبئة الحيوانية قد عمت أرجاء البلاد، فهذا يتطلب العمل والتنسيق بشكل جماعي
من أجل مواجهة ومكافحة مثل هذه الأوبئة، ولا يكون عبر بناء جدار عازل عبر
الحدود، يمنع تسلل تلك الأوبئة. أما في مجالات التعليم والمعرفة والتكنولوجيا، فهناك
العديد من الفرص الواسعة التي يمكن التعاون فيها بشكل فردي وجماعي، وفي كل
الحالات، لا يمكن القول بأنه يمكننا العمل والتنسيق بشكل فردي وبمفردنا. فما الفائدة
التي يمكن أن ننالها من العمل الفردي. لذا علينا تحكيم العقل والمنطق في هذه المسألة
وفهمها أولاً بأول، ومن دون الإنقياد وراء الإنفعالات والمشاعر الشخصية. ويجب
كذلك أن تكون فيما بيننا قنوات للتقارب والتواصل، سواء